

Distr.: General
25 March 2008
Arabic
Original: Spanish

الجمعية العامة



لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي
الدورة الحادية والأربعون
نيويورك، ١٦ حزيران/يونيه - ٣ تموز/يوليه ٢٠٠٨

مؤشرات الاحتيال التجاري (A/CN.9/624، A/CN.9/624/Add.1،
(A/CN.9/624/Add.2)

تجميع لتعليقات الحكومات والمنظمات الدولية

إضافة

المحتويات

الصفحة

٢ ثانيا - تجميع التعليقات
٢ ألف - الدول
٢ ٥ - بيرو
١٥ ٦ - فنزويلا (جمهورية - البوليفارية)



ثانيا- تجميع التعليقات

ألف- الدول

٥- بـيرو

[الأصل: بالإسبانية]

[٧ آذار/مارس ٢٠٠٨]

كبير المدعين العامين - الدائرة القضائية لشمال ليما

١- ثمة حاجة لا ريب فيها إلى هذا المشروع لمواجهة الاتجاهات الحالية للجريمة. فقد جاء التغيير الاجتماعي بأشكال جديدة من الجرائم أو أدى إلى زيادة الأشكال القائمة منها. وباتت الأنواع الجديدة من الجريمة أكثر تطورا في مجتمع المعلومات الحديث مع تزايد استغلال التقدم التكنولوجي. ويستعان بهذه التكنولوجيات الحديثة في صقل أساليب الاحتيال التجاري.

٢- إن المواد المتعلقة بالمؤشرات التي أعدها الأونسيتال ملائمة للغرض الذي أعدت من أجله، ألا وهو منع الاحتيال التجاري. كما أن عرض كل مؤشر في ثلاثة أجزاء هو أسلوب مثالي، إذ يقدم الجزء الأول شرحا يعرف به المصطلح؛ ويستشهد الثاني بحالات واقعية ويسوق أمثلة تعطي توضيحات مفيدة في فهم مختلف الظروف التي يمكن أن يبرز فيها مؤشر الاحتيال التجاري ذو الصلة؛ ويقدم الثالث نصائح حول كيفية منع ارتكاب ذلك النوع من الاحتيال التجاري.

٣- ويتعلق اقتراحنا بالمؤشر ١ (المستندات المخالفة للنظم)، الذي يتعين، بسبب التطورات التكنولوجية، أن يراعي نمو التجارة الإلكترونية التي تُنجز فيها المعاملات مباشرة على الإنترنت وتكون فيها الوثائق التي تحتوي على العقود ذات الصلة في شكل رقمي. وبالتالي، يتعين على الموثقين المتخصصين في وسائط الإعلام الرقمية إجراء عمليات تدقيق قبل أن تُتخذ القرارات على الإنترنت إذا كان تعقد العملية يقتضي ذلك. وبالإضافة إلى ذلك، عندما تُقبل العقود إلكترونيا، ينبغي استخدام التوقيعات الرقمية، لكنّ عمليات التدقيق يجب أن تقوم بها شركات دولية لضمان صحة التوقيعات. وفي الختام، بما أن الوثائق لا تتخذ الشكل الورقي فحسب، بل يمكن أن تتخذ شكلا رقميا أيضا، ينبغي للجنة أن تتوسع في هذا الموضوع من حيث الاستشهاد بحالات واقعية وإسداء النصح.

مكتب المدعي العام في الدائرة الرابعة، بونو - الدائرة القضائية لبونو

- ٤ - إن الأنشطة التجارية غير المشروعة التي تتم على الصعيد العالمي مسألة تثير قلق الأمم المتحدة بوصفها هيئة عالمية تعالج هذه القضية من خلال الأونسيترال.
- ٥ - ومثلما لوحظ سابقا، فإن الأنشطة التجارية غير المشروعة تشكل أيضا عنصرا من عناصر الجريمة المنظمة. وهي تؤثر الآن على مختلف بلدان العالم، ولا سيما على نظم العدالة الجنائية فيها. وتشمل هذه الأنشطة على وجه التحديد العمليات التجارية عبر الوطنية التي تستخدم فيها أدوات أكثر تطورا، مثل وسائل الاتصال الحديثة وشبكات التجارة الدولية.
- ٦ - وتنتهك هذه الأنواع الجديدة من الجريمة الحقوق الفردية والجماعية وأخذت تؤثر بشكل متزايد على مصالح الدول نتيجة العولمة والسوق الحرة في المعاملات التجارية والتجارة عبر الإنترنت، ما يُمكِّن بعض الأفراد، إذ يعملون معا، من جني أرباح طائلة بصورة غير مشروعة وزيادة ثرواتهم بذلك. ويمكن تصنيف المجموعات التي تنفذ هذه العمليات غير المشروعة في الفئات التالية وفق القانون الجنائي:
- ١ - العصابات الإجرامية التي ترتكب جرائم غير تقليدية على الصعيد الدولي؛
- ٢ - المنظمات الإجرامية التي تعمل عادة في بلد بعينه؛
- ٣ - العصابات التي يشترك أفرادها في ارتكاب أعمال غير مشروعة على نطاق أضيق، وهي معروفة أكثر بأنها غالبا ما تعمل ضمن رقعة مدينة معينة.
- ٧ - ونحن نعتقد أن الأنشطة التجارية غير المشروعة تشمل في المقام الأول المجالات المحددة التالية:

- (أ) الاتجار غير المشروع بالأسلحة؛
- (ب) الاتجار عبر المناطق الجمركية؛
- (ج) الاتجار بالعمال؛
- (د) غسل الأموال أو الموجودات؛
- (هـ) رشوة الموظفين العموميين؛
- (و) استغلال النفوذ؛
- (ز) تزوير الوثائق.

- ٨- وأحد العوامل المشتركة بين هذه الأنواع من الجرائم هو استخدام التجارة الدولية لجني أرباح غير مشروعة يزداد حجمها مع ازدياد الفساد في الممارسات القانونية والضلوع في التعاملات غير المشروعة. وبالتالي، هناك ترابط بين زيادة المكاسب غير المشروعة وحجم الفساد في العلاقات التجارية.
- ٩- وفيما يتعلق بمكافحة هذا الشكل الجديد من أشكال الجريمة المنظمة، أصبحت بعض النظم القانونية تجرّم هذه الأفعال بوصفها جرائم قائمة بذاتها في حين أنها لا تزال غير مجرّمة في نظم أخرى. ولذلك فإن هذه مسألة تثير القلق في الأمم المتحدة وفي الأونسيتال على وجه الخصوص.
- ١٠- وهذا المشروع مبادرة طيبة ولكن يجب تدعيم المؤسسات المسؤولة عن اكتشاف هذه الأنواع من الجرائم ومنعها، خصوصا السلطات المعنية مثل النيابة العامة والشرطة. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي تعزيز التنظيم الداخلي للمناظرات والمناقشات والموائد المستديرة والأنشطة الأخرى من أجل إرشاد الأشخاص الذين يُعهد إليهم بمهمة التحري.
- ١١- ويُقترح إدراج مسرد للمصطلحات في النهاية من أجل تمكين القارئ العادي من فهم المشروع على نحو أفضل.

مكتب المدعي العام في الدائرة الثانية، أريكويا - الدائرة القضائية لأريكويا

- ١٢- يحلل هذا المشروع الأثر الاقتصادي الضار للممارسات الاحتيالية على التجارة العالمية، وهذا أمر لم ينج منه بلدنا للأسف. ولأن السوق باتت دولية في جوهرها وبتنا نشهد زيادة في تدفق المعلومات ورؤوس الأموال والتكنولوجيا والتجارة، في ظل ترابط الاقتصادات والتكتلات التجارية وتحرر الأسواق وتكاملها، أصبح الوضع الاقتصادي والتجاري الجديد يتطلب تنفيذ مدونات جديدة لقواعد السلوك ووجود مؤسسات فعّالة، مع التزامها بالحدثة والتغييرات الهيكلية التي تُنفذ لمواجهة تحديات العالم المعاصر، ومنها التهريب والاحتيال الضريبي وغير ذلك من الممارسات التجارية الاحتيالية.
- ١٣- ومن الأهمية بمكان أن يُعمّم هذا المشروع على نطاق واسع في القطاعين العام والخاص بوصفه وثيقة مفيدة، ومن ثمّ تنبيه المشاركين في المعاملات التجارية إلى مؤشرات الاحتيال التجاري المحتمل، التي ليس من شأنها فحسب أن تساعد على منع وقوعهم ضحايا للاحتيال بل من شأنها أيضا توعيتهم بوقوع مثل هذه الجرائم.

١٤- والجدير بالذكر، فيما يتعلق بسياسات الإبلاغ الطوعي، المعروفة كواحدة من أفضل الممارسات في مجال منع الاحتيال التجاري، أنه لا بد من أن تكون هذه السياسات منظمة بدرجة كافية مع إمكانية الحصول على المعلومات التي تبين هوية المبلغين، لأن الغفلة قد تمكّن عديمي الضمير ذوي النوايا السيئة من التسبب في إهدار الوقت والمال في تحريات عقيمة أو من إلقاء السلطات لتمرير عمليات الاحتيال التجاري دون أن ينتبه إليها أحد، مع ما يلحقه ذلك من ضرر جسيم بالاقتصاد الوطني أو الدولي.

١٥- وفيما يتعلق بالمؤشر ١ (المستندات المخالفة للنظم)، ينبغي أن تُصنّف أنواع المستندات ذات الصلة في الفئات التالية: (أ) حقيقية؛ (ب) وهمية: مستندات لا تستخدم في التجارة المشروعة؛ (ج) مزورة: مستندات يُزعم أنها حقيقية ومستخدم في التجارة المشروعة؛ (د) مزيفة: مستندات مستخدمة في التجارة المشروعة.

١٦- وعلاوة على ذلك، يمكن للمؤسسات التي تمثل قطاعات الشركات ومؤسسات القطاع العام أن تقوم من خلال العمل المشترك بما يلي:

- إنشاء مصرف معلومات (للمنتجات التي قد تكون عرضة للمعاملات الاحتيالية) يتضمن معلومات عن الأسعار والنوعيات وبلدان المنشأ والمنتجين والأنماط والاتجاهات يمكن الرجوع إليها للتحقق من المعلومات المفيدة في منع الاحتيال الجرمي ومكافحته؛
- وضع برامج مساعدة تقنية لمساعدة رابطات الأعمال التجارية على إنشاء نظم لمراقبة عملياتها التجارية و/أو تحسين القائم منها؛
- تصميم نظم معلومات لكشف التدفقات التجارية المرتبطة بغسل عائدات الاتجار بالمخدرات.

مكتب المدعي العام في الدائرة الثالثة، أريكويا

١٧- في تعريف الاحتيال التجاري، يُشار إلى "بُعد الاقتصاد الخطير" بوصفه إحدى سمات هذا الاحتيال المميزة. ويؤدي ذلك إلى تفسير مضلل لأنه يتصل بحجم الاحتيال التجاري وليس بوجوده الفعلي. وفي تعريف هذا الاحتيال من زاوية بُعد الاقتصاد الخطير ينصبّ التركيز فحسب على الخسائر الواسعة النطاق ذات المبالغ الكبيرة، مع أن الاحتيال يشمل أيضا الحالات التي تكون فيها المبالغ بسيطة.

١٨- ويبدو أن المشروع معني بدراسة الممارسات الاحتيالية ذات الأثر الاقتصادي الكبير. غير أن الاحتيال التجاري، بدقيق العبارة، يمكن أن يحدث سواء أكان الأثر الاقتصادي كبيرا أم صغيرا. وعلى أي حال، فإن عنوان الدراسة (مؤشرات الاحتيال التجاري) يبدو متعارضا مع الغرض منها إذا كانت لا تتناول سوى الاحتيال التجاري ذي الأثر الكبير.

١٩- وفيما يتعلق بسياسات الإبلاغ الطوعي، المعروفة بكونها واحدة من أفضل الممارسات في مجال منع الاحتيال التجاري، ينبغي أن تؤخذ ضرورة تنظيم هذه السياسات في الاعتبار للتمكن من الحصول على المعلومات التي تبين هوية المبلغين لأن الغفلة قد تُمكن عديمي الضمير من تقديم تقارير وهمية أو مزيفة لأغراض غير مشروعة، مما يؤدي إلى إهدار الوقت والمال في تحريات عقيمة، أو إلى إلهاء السلطات بغية تمرير عمليات الاحتيال التجاري، مع ما يلحقه ذلك من ضرر جسيم بالاقتصاد الوطني أو الدولي.

٢٠- وعلاوة على ذلك، ينبغي إعداد برامج مساعدة تقنية لمساعدة رابطات الأعمال التجارية على إنشاء وتحسين النظم التي تتيح لها التحكم بعملياتها التجارية ووضع نظم معلومات تهدف إلى كشف التدفقات التجارية المتصلة بغسل عائدات الاتجار بالمخدرات، وذلك من خلال العمل المشترك بين المؤسسات والشركات التي تمثل القطاعات التجارية ومؤسسات القطاع العام.

٢١- ومن الأهمية بمكان أن يُعمّم هذا المشروع على القطاعين العام والخاص، ومن ثمّ تنبيه المعنيين في الميدان التجاري إلى مؤشرات الاحتيال التجاري المحتمل، والحيلولة بذلك دون وقوعهم ضحايا لهذه الجرائم.

مكتب المدعي العام في الدائرة الخامسة، أريكويا

٢٢- إن أفضل وسيلة لمكافحة الاحتيال التجاري هي منعه، واستنادا إلى ما تؤكدّه الأونسيتال، ينبغي أن يتحقق ذلك من خلال التعليم والتدريب. ولذلك نرى أنّ من الضروري توعية القطاع الخاص (المصارف) لكي يتم إبلاغ النيابة العامة كلما كانت هناك مؤشرات على احتمال حدوث احتيال تجاري، حتى يتسنى لها إجراء التحريات المناسبة، علما بأن الاحتيال التجاري يمثل خطرا لا يستهان به قد يكون آخذا في الازدياد. وبالتالي، ينبغي إنشاء خدمة هاتفية سرية في دوائر النيابة العامة لكي يجري التعامل رسميا مع التقارير التي تفيد باحتمال وقوع جرائم من هذا النوع وذلك من أجل منع حدوث الاحتيال التجاري.

٢٣- وينبغي إنشاء آليات تتيح إبلاغ الهيئات المعنية بحالات الاحتيال التجاري المحتملة عقب إجراء عمليات تدقيق خارجية، حتى يتسنى لتلك الهيئات القيام بالتحقيقات اللازمة.

مكتب المدعي العام في الدائرة السادسة، أريكويا

٢٤- في ضوء الوثيقة التي أرسلت إلى هذا المكتب والمعلومات الخاصة بمؤشرات الاحتيال الإجرائي المقدمة من النيابة العامة، يمكن القول إن ذلك المشروع قد يكون، بعد إجراء تنقيح لمحتوياته وللجزء التمهيدي منه، مفيداً في منع هذا النوع من الجرائم الدولية التي لها تأثير مباشر وغير مباشر على بلدنا أيضاً، خاصة في ظل عملية العولمة الجارية.

٢٥- ومثلما يتضح أيضاً من مشروع الأونسيترال المتعلق بالاحتيال التجاري، ترتبط بعض الجرائم بمنظومة فساد منظّمة تعمل على المستوى الدولي وتشترك فيها منظمات إجرامية دولية تستغل سلسلة من العمليات في ارتكاب جرائم من هذا النوع على حساب الاقتصادات الوطنية، بما فيها اقتصادنا. وثُرتكب هذه الجرائم حالياً، لكنّ عدم نشر المعلومات عنها على نطاق واسع يجعل مكافحتها أمراً مستحيلاً. ولذلك أشعر أن هذا المشروع، بما يرد فيه من مؤشرات، هو وثيقة ضرورية لاكتشاف الاحتيال التجاري ومنعه.

مكتب المدعي العام في الدائرة السابعة، أريكويا

٢٦- يشكل الاحتيال التجاري خرقاً للأحكام التشريعية أو التنظيمية التي تضطلع السلطات بمسؤولية إنفاذها. وهو يُرتكب للأغراض التالية:

- التهرب أو محاولة التهرب من سداد الرسوم الجمركية أو المكوس أو الرسوم الأخرى على البضائع؛
- التحايل أو محاولة التحايل على تدابير الحظر أو القيود المفروضة على السلع؛
- الحصول أو محاولة الحصول بصورة غير مشروعة على منح أو خصومات أو غيرها من المبالغ المستردة؛
- الحصول أو محاولة الحصول على أي ميزة تجارية غير مشروعة بشكل يتعارض مع مبادئ وممارسات المنافسة التجارية المشروعة.

٢٧- ويشمل الاحتيال الجمركي التجاري جميع أنواع الاحتيال التجاري التي تنتهك القوانين أو اللوائح التنظيمية الجمركية.

٢٨- ويُرتكب الاحتيال التجاري أساساً بهدف تحقيق مكاسب مالية وحيثما يكون احتمال تحقيق المكاسب على أشده، (كالحالات التي تكون فيها الرسوم الجمركية المفروضة على الواردات عالية، على سبيل المثال). ولكن الاحتيال التجاري لا يقتصر على التهرب من دفع الرسوم الجمركية بل يمكن أن يشمل أيضاً التحايل على تدابير الحظر أو القيود، كالتحايل مثلاً على تدابير الحظر أو القيود المفروضة على نقل الحيوانات والمعدات العسكرية والمنتجات السامة، وغيرها.

٢٩- وكما ذكر آنفاً، فإن تحقيق المكاسب المالية هو أحد الدوافع الرئيسية للاحتيال التجاري. ومن العوامل المساهمة في هذا الصدد المنافسة الشخصية والإهمال.

٣٠- وهناك طائفة متنوعة من الآثار السلبية المترتبة على الاحتيال التجاري، مما يبرر مكافحته. وهذه الآثار هي:

- خسارة إيرادات تعود إلى الدولة؛
- عواقبه الوخيمة على الصناعة؛
- اضطراب السوق؛
- المنافسة غير المنصفة؛
- التداعيات الاجتماعية؛
- مخاطره على المستهلك.

أساليب الاحتيال الرئيسية

- ٣١- التهريب: ممارسة تتمثل في استيراد أو تصدير السلع بصورة تشكّل انتهاكاً للقوانين واللوائح التنظيمية أو لتدابير الحظر، وذلك، على وجه التحديد، بقصد التهرب أو محاولة التهرب من المكوس أو الرسوم بعدم استكمال الإقرارات الجمركية أو تجنب الضوابط.
- ٣٢- الوصف الزائف للسلع: أسلوب يستخدم لغرض الحصول على تخفيض في الرسوم الجمركية أو على إعفاء منها أو لغرض التحايل على تدابير الحظر أو القيود.
- ٣٣- المغالاة أو الإنخاس في القيمة: تقديم بيانات مزيفة عن قيمة البضائع المستوردة أو المصدّرة.

- ٣٤ - تزييف المنشأ: حيلة تُستخدم للاستفادة دون وجه حق من الأنظمة التفضيلية المطبقة على بعض المنتجات وحصص التعريفات الجمركية.
- ٣٥ - إساءة استخدام أنظمة معالجة الوارد أو الصادر أو أنظمة الدخول المؤقت: أسلوب يستخدم لغرض الاستفادة دون وجه حق من الإعفاءات أو التخفيضات المنصوص عليها في هذه الأنظمة؛ ومن الأمثلة على ذلك:
- عدم القيام بإعادة تصدير أو إعادة استيراد البضائع؛
 - استبدال البضائع.
- ٣٦ - إساءة استخدام اللوائح التنظيمية لتراخيص الاستيراد أو التصدير: ممارسة تهدف إلى تجنب الضوابط المتعلقة بمنح التراخيص، ومثال ذلك:
- تدابير الحظر أو القيود المفروضة على الواردات أو الصادرات.
- ٣٧ - إساءة استخدام قواعد المرور العابر: ممارسة تنطوي على تسريب البضائع للاستهلاك المحلي. وتستخدم فيها الطرائق التالية:
- الإقرارات الجمركية المزورة؛
 - العبور الوهمي للسلع؛
 - استبدال السلع.
- ٣٨ - بيانات زائفة عن النوعية أو الكمية من أجل الحصول على تخفيضات في الرسوم؛ ومثال ذلك:
- التصريح بكمية أصغر؛
 - نقل بضائع خطيرة على الصحة؛
 - وضع علامات مضللة على البضائع (تتعلق بمنشئها ومكوناتها).
- ٣٩ - إساءة استخدام الترتيبات الخاصة.
- ٤٠ - السلع المزيفة أو المقرصنة:
- التزييف: الاستخدام غير المرخص به لعلامة تجارية مسجلة على منتج أو على غلافه بما يشكل خرقاً لحقوق صاحب العلامة التجارية؛

- القرصنة: الاستنساخ غير المرخص به لمنتج فكري بما يشكل خرقاً لحقوق الطبع والنشر.

٤١- السوق السوداء: الممارسة التي يُمتنع فيها عن تدوين المعاملات في سجلات الشركة من أجل إخفاء الأنشطة غير المشروعة مثل التهريب أو الإبحاس في القيمة.

٤٢- تسجيل شركات وهمية من أجل الاستفادة من التخفيضات الضريبية دون وجه حق.

٤٣- الإفلاس الاحتياطي: التصفية المنظّمة لشركات تعمل لفترات قصيرة تتراكم عليها خلالها ديون ضريبية أو جمركية، ثم تصفّى لتجنب سداد هذه الديون.

الأنواع الرئيسية للاحتيال

٤٤- هناك أنواع مختلفة من الاحتيال التجاري الجمركي، منها تزيف حقيقة السلع أو حقيقة استعمالها النهائي من أجل الحصول على تخفيض في الرسوم أو على إعفاء كلي منها، أو من أجل الالتفاف على كون السلع محظورة أو خاضعة لقيود. ولهذه الأغراض، تُقدّم أوصاف كاذبة في الفواتير أو تُقدّم تصاريح مزوّرة. وستتناول هنا في المقام الأول الاحتيال التجاري المتعلق بتزوير المنشأ وبتزوير قيمة السلع.

تزوير المنشأ

٤٥- سنبحت أولاً دوافع تزوير شهادة منشأ السلع وبعد ذلك ننظر في أساليب الاحتيال المتعلق بالمنشأ.

٤٦- الدوافع: هناك اتفاقات تجارية خاصة مع بلدان أخرى تتيح المتاجرة بالسلع بحرية. ويحاول المستوردون ضمان أن تكون الرسوم الجمركية على السلع المستوردة من البلدان النامية منخفضة أو شبه معدومة، عن طريق ما يلي:

- التحايل على القيود المفروضة على التبادلات بين بعض البلدان، كالحظر التجاري (على الأسلحة) على سبيل المثال؛

- التحايل على اللوائح التنظيمية للحصص أو رخص الاستيراد المتعلقة ببعض السلع، مثل المنسوجات أو المنتجات الزراعية أو اللعب، المستوردة من بلدان معينة؛

- التحايل على رسوم مكافحة الإغراق المفروضة على السلع الواردة من بعض البلدان.

٤٧ - كيفية ارتكاب الاحتيال المتعلق بالمنشأ:

- يمكن أن تُقدّم بيانات خاطئة عن بلد المنشأ في المستندات الجمركية (الإقرارات الجمركية)؛
- يمكن أن تُقدّم مستندات مزوّرة كدليل على أن منشأ السلع هو بلد يستفيد من ميزات معينة؛ مثال ذلك: يتعين أن تُقدم أدلة مستندية على مكونات السلعة وعلى تجهيزها وتصنيعها لأن هذه التفاصيل تستخدم للدعاء بأن السلع هي من إنتاج بلد مصدر معيّن من أجل الاستفادة من معاملة تفضيلية.

التقييم الكاذب

٤٨ - يتخذ ذلك شكل المغالاة أو الإبخاس في القيمة.

- الإبخاس في القيمة: الهدف الأساسي من الإبخاس في قيمة السلع هو التهرب من دفع الرسوم بتقديم بيانات خاطئة احتيالية في القيم المعلنة للجمارك أو بعدم إعلان المبالغ المدفوعة للبائع أو لحسابه، أو الإبخاس في قيمة هذه المبالغ.
- ٥٠ - وفيما يلي بعض الأمثلة على ما تقدّم:

- عدم تقديم بيان بتكاليف نقل البضائع إلى مكان تسليمها المباشر؛
- عدم الإعلان عن المدخلات (كالقوالب وما شاكلها) المستخدمة في تصنيع البضائع؛
- عدم الإعلان عن مدفوعات الجعالة أو الرسوم؛
- عدم بيان الاقتطاعات نظير السلع المردودة إلى المصدر؛
- عدم الإعلان عن عمولة المبيعات المحوّلة باسم البائع؛
- عدم الإعلان عن المدفوعات المتعلقة بحصص التصدير؛
- التزوير في تقدير الخصومات الممنوحة؛
- تزيف العلاقة بين الشركات المستوردة والمصدّرة (لا يمكن للفرع أن يكون شركة مستقلة).

- ٥١ - المغالاة في التقييم: مع أن المغالاة في تقييم البضائع لأسباب جمركية تبدو أمراً غير منطقي، تتعرض دوائر الجمارك الوطنية بصورة متزايدة لهذا النوع من الاحتيال.

٥٢ - الدوافع:

- تستخدم المغالاة في التقييم للتحايل على رسوم مكافحة الإغراق المفروضة على واردات معينة. ويمكن بعد ذلك بيع السلع بأسعار أدنى من الأسعار المبينة في الإقرارات الجمركية. وبما أن إعادة البيع تنطوي على انخفاض في الأرباح، فإن الشركة تحقق مكاسب أكبر من حيث الضرائب المباشرة؛
- يمكن استخدام المغالاة في التقييم للتحايل على ضوابط صرف العملات الأجنبية؛
- يمكن استخدام المغالاة في التقييم في غسل الأموال التي يتم الحصول عليها بصورة غير مشروعة، ويمكن استثمارها بعدئذ في الخارج؛
- وأخيراً، يمكن أن تؤثر المغالاة في التقييم على السوق المحلية لأي بلد لأنها تؤدي إلى استيراد كميات كبيرة من المنتجات الرديئة النوعية والسلع المجهولة المنشأ.

المستندات الاحتياطية

- ٥٣ - الفوترة المزدوجة: ينطوي هذا الأسلوب على اتفاق غير مشروع بين المصدر أو الوسيط والمستورد. وتُعدّ نسختان من الفاتورة: واحدة تعطى قيمة منخفضة للسلع لاستعمالها في الجمارك وأخرى تبين السعر الحقيقي وترسل مباشرة إلى المستورد. وهذه الممارسة المتمثلة في الإبخاس في قيمة السلع هي وسيلة شائعة الاستعمال. وفي بعض الأحيان، تكون هناك مجموعتان أخريان من الفواتير بالإضافة إلى الفواتير المرسلة إلى المستورد: واحدة لمكتب جمارك البلد المصدر وأخرى لمكتب جمارك البلد المستورد. وفي هذه الحالة، إذا كان وكيل الجمارك يعمل لنفس الشركة التي تعمل في كلا البلدين، فلا بد من وجود تواطؤ.
- ٥٤ - الفواتير المزورة أو غير الكاملة: تحدث هذه الممارسة عندما تكون التفاصيل المتعلقة بالقيمة الجمركية غير صحيحة أو غير مبينة على الإطلاق؛ ومن الأمثلة على ذلك:

- التخفيضات في أسعار السلع المعيبة؛
- عدم الإعلان عن المدخلات الموردة إلى البائع (على سبيل المثال، عندما ترسل الأقمشة إلى الخارج لتصنع منها الملابس ولا تذكر الفاتورة فيما بعد إلا تكاليف اليد العاملة)؛
- عدم الإعلان عن مدفوعات الجعالة أو الرسوم المتعلقة باستخدام العلامة التجارية؛

- عدم الإعلان عن تكاليف التأمين.
- ٥٥ - مستندات احتيالية أخرى:
- مذكرات شحن دولية (تبيّن تكاليف نقل أقل)؛
- بيانات الشحن الجوي وسندات الشحن؛
- شهادات المنشأ؛
- مستندات تحمل أختاماً مزورة؛
- مستندات تتضمن وصفاً مزيفاً للسلع أو لاستخدامها النهائي للحصول على تخفيض في الرسوم الجمركية أو على إعفاء منها أو للتحايل على تدابير الحظر أو القيود.

مكتب المدعي العام في الدائرة الثامنة، أريكويا

- ٥٦ - اقتراحات بشأن المؤشرات الإضافية:
- الاحتيال الذي ينطوي على تواطؤ بين المحتال وموظف في المنشأة الواقع عليها الاحتيال (شركة خاصة، وكالة حكومية، الخ)؛
- مدة الإجراءات (التعاملات التجارية، الخ): إذا كان من المتوقع مسبقاً أن يستغرق إجراء ما مدة معينة من الزمن (سنة أشهر على سبيل المثال)، فإن النهاية السريعة للعملية قد تكون مؤشراً على وجود احتيال؛ وعلى العكس من ذلك، إذا كان من المتوقع إنهاء عملية ما على وجه السرعة، فإن التأخر في إنهاؤها قد يكون مؤشراً على وجود احتيال؛
- في عمليات المناقصة: إدخال تغييرات مفاجئة على الجدول الزمني، والإعلان عن المناقصة على نطاق ضيق، وعدم وجود معلومات دقيقة تتعلق بشروط المناقصة، والإشارة إلى شخص محدد يتعين إجراء مقابلة شخصية معه للحصول على معلومات كاملة؛
- التغييرات غير المنطقية في مسار الإجراءات: إذا كان يتعين تنفيذ إجراءات تجارية أو قضائية أو إدارية وفقاً لخطوات معينة، فإن أي تغيير في تلك العملية لأسباب

غير منطقية، مثل إدراج خطوة إضافية أو تقليص عدد الخطوات، قد يكون مؤشرا على الاحتيال؛

- التغييرات غير المتوقعة في الموظفين المسؤولين عن العمليات التجارية حال بدء العملية، ولا سيما عندما يكون المستبعدون متمتعين بسمعة طيبة. ولنقل مثلا إن إحدى الشركات الكبرى تود تزويد الحكومة (وزارة الصحة) بمنتج معين، فيقوم الشخص المسؤول عن المناقصة في هذه الشركة برشو الوزير لكسب المناقصة، ويقوم الوزير إثر ذلك، ودون مبرر، بإقالة الشخص المسؤول عن عملية الاختيار لما يعرفه عن نزاهته العالية، ويعين شخصا آخر مكانه يثق بتواطئه معه. ويوافق المسؤول الجديد على اختيار شركة المحتال مورداً جديداً على الرغم من أن الشروط التي قدمتها هذه الشركة ليست الأفضل للدولة. ويمكن أن ينطبق هذا المثال أيضا على أي شركة خاصة.

٥٧- وفي تعريف الاحتيال التجاري، يُشار إلى "بُعده الاقتصادي الخطير" بوصفه إحدى سمات هذا الاحتيال المميزة. وقد يبدو ذلك متعارضا مع الوقائع ويفضي إلى تفسير مضلل لأنه يتصل بحجم الاحتيال وليس بوجوده الفعلي. ففي تعريف هذا الاحتيال من زاوية بُعده الاقتصادي الخطير ينصبّ التركيز فحسب على الخسائر الواسعة النطاق ذات المبالغ الكبيرة، في حين أن الحالات التي تنطوي على خسائر بسيطة تشكل هي الأخرى احتيالا وإن تكن المبالغ فيها صغيرة. ويبدو أن المشروع مهتم بدراسة الممارسات الاحتيالية التي لها أثر اقتصادي كبير. بيد أن الاحتيال التجاري، بالمعنى الدقيق للكلمة، لا يرتبط بمدى تأثيره. وعلى أي حال، فإن عنوان الدراسة، مؤشرات الاحتيال التجاري، يبدو متعارضا مع الغرض منها إذا كانت لا تتناول سوى الاحتيال التجاري ذي الأثر الكبير.

مكتب المدعي العام في الدائرة العاشرة، أريكويا

تعليقات

٥٨- في حين أن عولمة العلاقات، ولا سيما في مجال التجارة، أخذت تزداد أهمية في جميع أنحاء العالم نظرا لما تعود به على البلدان التي تتاجر فيما بينها من منافع اقتصادية في المقام الأول، فقد أدت هذه العولمة أيضا إلى ظهور أو ازدياد الجرائم الجنائية على الصعيد الدولي، كالاختيال التجاري، وغسل الأموال والاتجار بالأشخاص، مما يؤدي إلى تقويض العلاقات بين الأقطار وإيجاد حالة من عدم الثقة.

٥٩- والاحتيال التجاري، بحسب التعريف الذي وضعته الأمم المتحدة، مماثل للجريمة الحصول على شيء ما عن طريق الخداع أو الادعاءات الزائفة أو التلويقات الاحتيالية، والتي تُرتكب في حق شخصية اعتبارية، وفقا لما ينص عليه قانوننا الجنائي، وهو بالتالي جريمة من جرائم الممتلكات.

٦٠- ونظرا للمعاهدات التي يعتزم بلدنا إبرامها، ومن بينها معاهدة (اتفاق التجارة الحرة) لا تزال قيد المناقشة، يجب أن يبدأ بلدنا أيضا في أن يأخذ في الحسبان احتمال وقوعه ضحية للاحتيال أو الخداع أو تشجيعه عليهما. وفي الحالة الثانية، قد نخسر الجدارة بالثقة في المعاملات الدولية ونُمنع من الدخول في الاتفاقات أو المعاهدات. أما في الحالة الأولى فقد تتكبد الأعمال التجارية أو الدولة خسائر اقتصادية لا حصر لها، مع ما ينتج عن ذلك من عواقب ضارة بالعمل، لأن الاحتيال قد يؤدي إلى إفلاس الشركات أو إغلاقها وبالتالي إلى البطالة.

٦١- وبناء على ذلك، تعلق الأمم المتحدة أهمية على مسألة الاحتيال وعلى تنبيه الدول إلى ضرورة اتخاذ الاحتياطات ومنع الأعمال غير المشروعة من هذا النوع التي تُرتكب حاليا.

اقتراحات

٦٢- نظرا لمدى حدوث هذه الجرائم ولطبيعتها الدولية، نعتقد أن تصنيفها في القانون الجنائي ينبغي أن يكون منفصلا عن غيرها من أنواع جرائم الممتلكات، لأن الجرائم الأخرى مثل خيانة الأمانة تدخل ضمنا في نطاقها، بحكم تعريفها القانوني.

٦٣- وينبغي أيضا توعية سلطات الادعاء بهذه المسائل حتى تتمكن من كشف هذه الجرائم فورا، وحتى تصبح بالتالي أكثر معرفة بهذا النوع من الجرائم، وبأشكاله وارتباطاته، وبالأدلة التي يمكن الحصول عليها أثناء التحريات.

٦- فنزويلا (جمهورية -البوليفارية)

[الأصل: بالإسبانية]

[١٤ شباط/فبراير ٢٠٠٨]

٦٤- ليس لدى جمهورية فنزويلا البوليفارية أي اعتراضات على مشروع مؤشرات الاحتيال التجاري الذي أعدته الأونسيتال، وتود أن تشير إلى أنه لا يتعارض مع القانون الفنزويلي الحالي.